مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية | المجلد 14، العدد 1، (السداسي الأول 2022م)، ص. 589- 622

العلامة الرماصي ومنهجه العلمي في حاشيته على جواهر الدرر للتتائي

Allama Al-Ramasi and his scientific method in his footnote on Jawaher Al-Durar by Al-Tatai

عيشوش مصطفى[*1]، بوقنادل عبد اللطيف[2]

[1] جامعة أبو بكر بلقائد – تلمسان، الجزائر، aboloai41@gmail.com

[2] جامة أحمد بن بلة – وهران1، الجزائر، bouknadel.abdellatif@univ-oran1.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/11 تاريخ القبول: 2022/02/02 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

تُعد حاشية الرماصي من أفضل الحواشي التي وضعت على جواهر الدرر بشرح مختصر خليل للتتائي تحريرا وتقريرا ؛ فمن هذا المنطلق أردت الإجابة عن إشكالية مفادها: ماهي معالم المنهج العلمي للعلامة الرماصي في حاشيته على التتائي؟

الكلمات المفتاحية: المنهج؛ الرماصي؛ حاشية؛ جواهر الدرر؛ التتائي.

Abstract:

Al-Ramasi's footnote is one of the best notes that were placed on Jawaher Al-Durar, with a brief explanation by Khalil Al-Tatai, in editing and reporting; From this point of view, I wanted to answer a problem that is: What are the features of the scientific method of Al-Ramassi in his footnote on Al-Tatai?

Keywords: curriculum; Al-Ramassi; footnote; jewels of pearls; stuttering.

[*] المؤلف المرسل

مقدمة:

تُعد حاشية الرماصي المالكي الجزائري من أفضل الحواشي التي وضعت على جواهر الدرر بشرح مختصر خليل للتتائي تحريرا وتقريرا؛ لأجل الدقة العلمية التي تميز بها مؤلفها، وقدرته على تحرير المسائل الفقهية، وحسن اختياراته من الأقوال، والوقوف على مسائل المذهب المأخوذ بها معتمدا على المناهج المعتبرة وصفا ومقارنة وجدلا وتحليلا واستنباط؛ فمن هذا المنطلق أردت الإجابة عن إشكالية مفادها: ماهي معالم المنهج العلمي للعلامة الرماصي في حاشيته على التتائي؟ ويتفرع عن ذلك التساؤل عن الأسباب التي جعلت الرماصي يتبوأ مكانة المحقق المدقق عند المالكية؟ وهل انتهج الرماصي المنهجية الصحيحة العلمية في نقده الفقهي؟ وما مدى تأثير منهجه العلمي في نعته بالمحقق والمحرر لمذهب مالك؟وعلى أي مادة فقهية سلط الرماصي نقده؟ هل انتقد التتائي فقط أم أنه عمد إلى غربلة فقه المالكية عامة؟

ومن أهداف هذه الدراسة: التعريف بمناهج علمائنا المالكية وخاصة الجزائريين منهم، وبيان أنهم سلكوا الجادة العلمية المعتبرة، وتسليط الضوء على هذا العلَم الذي لم يلق تراثه ومنهجه العناية اللازمة رغم مكانته العلمية السامقة التي لا يختلف فيها اثنان.

ومن أبرز نتائج الدراسة: أن العلامة الرماصي لم يكن فقيها عاديا بل يعد من أشهر الأعلام الذين أنجبتهم المدرسة المالكية، فتعاطى للنقد وهو أعلى درجات الإمامة وتصدى لانتقاد أكابر علماء المذهب وتمحيص الأقوال والمؤلفات؛ وهذا يرجع إلى منهجه العلمي المبني على المقارنة والتحليل والاستنباط والاستقراء والنقد.

ولقد سلكت في هذه الدراسة المنهج الوصفي بالترجمة للعلامة الرماصي، مستقرئا ما طبع من حاشيته مع اتباع منهج التحليل والمقارنة بين وبين غيره من أعلام المذهب. مقسما بحثي إلى مبحثين، المبحث الأول في التعريف بالرماصي بخمس مطالب: الأول في اسمه ونسبه، والثاني في نشأته العلمية وشيوخه وتلاميذه، والثالث في مكانة الرماصي العلمية، والرابع في بيان آثاره العلمية والخامس في وفاته، وأما المبحث الثاني فخصصته لبيان منهج الرماصي في حاشيته على جواهر الدرر للتتائي، وذلك في خمسة مطالب، الأول في في تعريف المنهج العلمي وبيان أنواعه، والثاني بيان مكانة الرماصي الفقهية ومنهجه العلمي في حاشية إجمالا، والثالث في بيان معالم في منهج الرماصي العلمي الذي انتهجه في حاشيته، والرابع في بيان أن حاشية الرماصي مكنسة المذهب والخامس في ذكر نموذج يظهر تحقيق العلامة الرماصي وتحَقُّقَهُ بوصف المحرر للمذهب. وفي الأخير ختمت بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بالعلامة الرماصي:

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو الشيخ محمد المصطفى بن عبد الله بن مومن الرماصي، القلعي المعسكري، من أهل رماصة، إحدى قرى مستغانم القريبة من مازونة، والتي كانت قديما تابعة لبلدية القلعة.وقيل محمد بن عبد الله بن مومن، كما هو في ديباجة مخطوط حاشيته على التتائي، وذكر بعضهم أنه كان يكنى بأبي الخيرا.

قال الحفناوي في تعريف الخلف برجال السلف: «وقد يدعى عند بعضهم بأبي عبد الله محمد، بدل مصطفى، لكنه خلاف الجاري على ألسن العلماء، وعملهم في الرمز إليه كما في البناني وغيره"[1].

المطلب الثاني: نشأته العلمية وشيوخه وتلاميذه:

نشأته العلمية:

ولد الرماصي قبل سنة 1043هـ، بقرية رماصة[2]، بها ترعرع، وحفظ القرآن في سن مبكرة، وتلقى مبادئ العلوم على يد شيوخها، ثم التحق بمدارس هوارة، ثم مازونة التي أخذ منها قسطا وافرا من أكابر علمائها الراسخين، وموضع درسه من مسجدهم إلى الآن مشار إليه، وختم رحلته بفاس، ثم القاهرة[3].وبعد انتهاء رحلته في طلب العلم ، انتصب للتدريس بمعهد والده في مسقط رأسه، على سنة كثير من علماء عهده، الذين كانوا يفضلون التفرغ للتدريس، والتأليف بمعاهد أسرهم، أو أساتذتهم، أو المعاهد التي أسسوها لهذه الغاية ، بدلا من الوظيف و الحياة بالمدن و قصور الولاة.

شيوخه:

لقد تتلمذ الشيخ الرماصي على يد جملة من الأعلام الأفذاذ في الجزائر، وفي أثناء رحلته إلى فاس ثم مصر، وأهم الشيوخ الذين أسعفتنا التراجم – رغم شحّها – بذكرهم: والده: عبد الله بن مؤمن الرماصي، الذي كان من أبرز فقهاء عهده، وكانت فتاويه معتمدة عند أصحاب النوازل الفقهية والشيخ محمد بن علي الخروبي القلعي والشيخ محمد بن الشارف

---

[1] انظر: محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف: ص566.؛ مخلوف، شجرة النور:482/1، عادل نويهض، (مُعجَمُ أعلام الجزائِر)، ص152.

[2] والرماصة، كسحابة وثمامة: قرية شرقي قلعة بني راشد بالمغرب. ينظر: (تاج العروس)، 17/ 605.

[3] انظر:الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي:46/1؛ معجم أعلام الجزائر: ص152؛ تعريف الخلف: ص567.

المازوني: المؤسس للمعهد الفقهي بـ (مازونة) والشيخ عبد الرحمن أبو زيد التوجيني الراشدي: والشيخ عمرو التراري بن أحمد المشرفي، وقد رثاه الرماصي بقصيدة والشيخ محمد الصحراوي[4] .وعندما رحل إلى مصر، نهل من كبار علمائها، منهم: الفقيه المحقق برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي (ت: 1106ه) والشيخ عبد الباقي بن يوسف الزرقاني: أبو محمَّد عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني: (1020-1099ه)[5].

تلاميذه:

إن الشيخ الرماصي بالرغم من مكانته العلمية ، وصيته الذي بلغ المشرق والمغرب، وبالرغم من جهوده المضنية في التعليم، والتدريس، إلا أنّ من تخرج على يديه من الطلاب ، ممن أحصتهم المصادر والمراجع، كانوا من القلة بحيث تحقر عددهم إلى جهود ونشاط الشيخ الرماصي الذي كان معينا علميا لا ينقطع، وبحرا معرفيا لا ينضب، ومن جملة هؤلاء الطلبة: أبو عبد الله محمَّد بن علي الشريف الجعدي[76] ، وأحمد بن عامر البرجي[8] ، ومحمد بن عبد الله بن أيوب[9] ، علي بن عبد الرحمن والد أبي طالب المازوني[10].

المطلب الثالث: مكانة الرماصي العلمية:

كان الشيخ الرماصي رحمه الله تعالى «ممن اشتهر بالتحقيق والتحرير، والمتانة في الدين، وسمع الكلمة عند السوقة والأمير، مع لين جانب وتؤدة وتسليم، وسريرة صافية وقلب سليم، ومع ذلك كان يقول في بعض فتاوية لمن يتخيل منه إباية أو تساهلا فيما يلقي عليه: فإن امتثلت؛ وإلا فسهام الشريعة صائبة مسمومة، وعادة الله بهتك من أعرض عنها واضحة معلومة.»[11]. وقد وصفه الرهوني في موضع من حاشيته بالإمام[12].

---

[4] انظر: تعريف الخلف برجال السلف: ص 530، الأعمال الكاملة للشيخ البوعبدلي:48/1.

[5] انظر: شجرة النور الزكية:441/1، الشيخ مصطفى الرماصي حياته وآثاره: ص 2.

[6] تعريف الخلف برجال السلف: ص541.

[7] انظر المهدي البوعبدلي الأعمال الكاملة:46/1-47، شجرة النور الزكية:486/1.

[8] انظر المهدي البوعبدلي، الأعمال الكاملة:241/2.

[9] انظر: (فهرس الفهارس): 571/2؛ تاريخ الجزائر الثقافي: 32/4.

[10] فهرس الفهارس: 506/1.

[11] تعريف الخلف: ص567.

[12] ينظر: حاشية الرهوني على الزرقاني: 1/ 33.

وكانت الاستفتاءات ترد عليه كذلك من علماء البلاد و خارجها، كما أشار بذلك في رسالته التي أرسلها إلى تلميذه الشيخ أحمد بن عامر البرجي يؤنبه فيها على فتوى أصدرها، وهي تخالف فتوى أستاذه الرماصي فقال: «لم تسألني مسألة، و لم تباحثني في قضية، والأئمة ترد علي أسئلتهم من تلمسان ومن المغرب الأقصى و من الجزائر، والإخوان عن يمينك، وعن شمائلك تباحثني مكاتبة، ومشافهة.»[13].

وكان كلامه ذا وزن عند فقهاء المالكية، من عاصره منهم، ومن لحقه، وكان كثيرا ما يناقش ، ويرد كلام الكبار، من ذلك تأليفه لرسالة أحصى فيها غلطات الشيخ الخرشي، في شرحه على مختصر خليل، وقد بين في بعض أجوبته على سؤال وجهه إليه أحد تلامذته، فقال فيه: «وأراك أيها السائل تحتفل بكلام عبد الباقي الزرقاني، وذلك بمعزل عن التحقيق؛ لأن شرحه وشرح الخرشي لا نكترث بهما في بلادنا؛ لعدم تحقيقهما، وعمدتهما كلام علي الأجهوري، وهو كثير الخطأ»[14].

وهذا الأمير عبد القادر يعده في طليعة علماء الراشدية، بل والغرب والجزائر؛ فيقول في مذكراته، بعد ما ذكر نشأته، واستعرض الحياة الثقافية بالراشدية التي تلقّى فيها معلوماته، ختمها بقوله:«وناهيك بوطن خرج منه العلامة شيخ الأسلاف محمد مصطفى الرماصي، ومن حاكاه من تلامذته... »[15]. ووصفه عبد الرحمن الجامعي الفاسي بأنه: « حامل راية الفقه المالكي في عصره ومصره»[16]ويقول عنه أبو محمد العربي بن علي المشرفي: « وانفرد في أهل عصره بالتحقيق، فلا تجده في نهاره إن لم يكن هناك عدو يحضر في جهاده، إلا معتكفا على كتب الأقدمين يطالع في خلافاتهم، ويرجح ما ظهر له ترجيحه، وكان ينص على أعيان المسائل واجتهادات المجتهدين، وكانت القضاة والحكام تعتمد على نقوله، وإذا بلغه عن أحدهم أنه جار في حكمه وبخه ، ويحذر الناس منه»[17]

[13] انظر: الأعمال الكاملة للمهدي البوعبدلي:59/1.

[14] انظر المرجع السابق: 241/2.

[15] الأعمال الكاملة للمهدي البوعبدلي: 56/1.

[16] معجم أعلام الجزائر: ص: 152.

[17] الشيخ الرماصي حياته وآثاره: ص5.

المطلب الرابع: آثاره العلمية:

لقد خاض المحقق الرماصي بحر التأليف وضرب فيه بسهم كبير، فقد ألف حاشيته على شرح شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي المتوفى سنة 942هـ على مختصر خليل بن إسحاق المالكي المتوفى سنة 776هـ، وهي أهم مؤلفاته وبها اشتهر شرقا وغربا.والراجح أن يكون قد كتبها بعد أن درس كتبا كثيرة في المذهب من الأمهات وغيرها، و"شرح على عقيدة السنوسي"، المسماة "أم البراهين"، سماه كفاية المريد في شرح عقيدة أهل التوحيد، ألفه سنة 1124هـ"حاشية على شرح الخراشي لمختصر خليل "وكتاب في "المنطق"، ورسالة في "إثبات انتساب المشارف إلى فاطمة ﷺ"، وقد تحدث عنها أبو محمد العربي بن علي المشرفي في كتاب له مخطوط. "الهداية في تاريخ الراشدية": تناول فيه تاريخ المنطقه، وأهم الأعلام الذين كانوا بها في حقب زمنية مختلفة، ولا يزال مفقودا، و"قصيدة رثائية"، نظمها في شيخه عمرو التراري بن أحمد المشرفي ورسالة في "العتاب"" و"أجوبة فقهية" أجاب فيها عن أسئلة عالم تطوان الشيخ سيدي علي بركة، عن مسائل في مختصر خليل، خطبة في الاستسقاء[18].

المطلب الخامس: وفاته:

إنّ المراجع التاريخية القليلة التي ترجمت للشيخ الرماصي لم تسعفنا بمعرفة وتعيين مولد الرماصي ووفاته، إلا أن ترجمة الكتاني المقتضبة والتي يقول فيها:«الشيخ مصطفى بن عبد الله بن موسى الرماصي القلعي المعسكري المتوفى سنة 1136هـ، عن سن عالية جاوز التسعين»[19] تدل على أمرين: أوله، أن مولده كان قبل سنة1046هـ؛ وثانيه، أن وفاته كانت سنة 1136هـ، الموافق لسنة 1724م، والمتفق عليه أنه من علماء القرن الثاني عشر هجري[20].

[18] انظر: الناصري أبو راس، (فتح الإله ومنته): ص19؛ الأعمال الكاملة للشيخ البوعبدلي:1/5-43-49؛ 242/2 معجم أعلام الجزائر: ص152، الشيخ الرماصي حياته وآثاره، ص: 8. الأعمال الكاملة للمهدي البوعبدلي:43/1.

[19] فهرس الفهارس: 507/1.

[20] انظر تعريف الخلف برجال السلف: ص568.

المبحث الثاني: منهج الرماصي في حاشيته على جواهر الدرر للتتائي:

المطلب الأول: تعريف المنهج العلمي وبيان أنواعه:

تعريف المنهج العلمي:

يعتبر المنهج ركنا من أركان البحث والتصنيف، والتزام المناهج المعتبرة أمر مهم للمؤلف والباحث، فهو المعيار والمقياس لجودة العمل العلمي مقدما على هضم الموضوع ذاته[21].

المنهج لغة: مفعل من مادة "نهج" ينهج نهجاً، وهو الطريق المستقيم البين. ونهج الطريق: أبانه، وأوضحه، ونهجه: سلكه، والمنهاج: الطريق الواضح[22].

واستنهج الطريق: صار نهجا، وفلان نهج سبيل فلان، أي: سلك مسلكه[23]، قال تعالى: {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} [المائدة: 48]، قال ابن عباس -ﷺ-: " سبيلا وسنة"[24].

أما تعريفه في الاصطلاح: فقد عرف بتعريفات كثيرة منها:

1 - هو الطريق المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، والتي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

2 - هو القانون أو القاعدة التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية في أي مجال.

3 - القواعد العلمية التي يسلكها العقل في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال من مجالات المعرفة[25].

وهذه التعريفات واحدة في المعنى وإن اختلف التعبير عنها باللفظ، لأن مدارها على القواعد التي يسير بها الباحث عند إرادته بحث أي مسألة علمية[26].

"وكان العلماء المسلمون يعبرون عن المنهج بالأصول والقواعد"[27].

---

[21] البحث العلمي لعبد العزيز الربيعة، 1/174-175.

[22] مختار الصحاح، للرازي، ص 585.

[23] القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص 190

[24] صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: "بني الإسلام على خمس"1/11.

[25] انظر: العلم والبحث العلمي، لحسين رشوان: 143، ومنهج البحث العلمي عند العرب، لجلال موسى: 271.

[26] مناهج البحث في العقيدة، د. يوسف السعيد: 263.

[27] منهج كتابة التاريخ الإسلامي، د. محمد بن صامل السلمي: 89.

أنواع المنهج العلمي: وهذه المناهج متنوعة، وتختلف طرائق تصنيفها عند المؤلفين:

-أ- المنهج التوثيقي أو التاريخي: وهو ما يقوم على تقديم مادة علمية تراتية جمعا وتوثيقا أو تأريخا، ويسمى منهجا استراديا؛ لأنه يقوم على استرجع أمر ماض، ولا يختص بالتاريخ بمعناه الخاص[28].

ومن أمثلته:

- بحث"الرد التربوي لابن باديس على المشروع الاستعماري"، بن مرسلي حسين.

-بحث"اليهود في الغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين"، مسعود كواتي[29].

ويندرج في هذا المنهج: بحوث تحقيق الأحاديث وتخريجها وتحقيق المخطوطات والبحوث التاريخية.

-ب- المنهج الوصفي: وهو ما يقوم على عرض المادة العلمية موزعة على عناصر عرضا مجردا بلا تفسير أو نقد أو تعليل، فنصل بذلك إلى إثبات حقائق علمية معينة[30].

ومن أمثلته:

-بحص"منهج الشوكاني في عرض القراءات في تفسيره فتح القدير"، أو "منهج الألوسي في القراءات".

- بحوث ما يعرف بالتفسير التحليلي والحديث التحليلي، فهو جمع للمادة العلمية وترتيبها في عناصر معينة[31].

-ج- المنهج التحليلي أو الاستنباطي: وهو ما يقوم على تأمل المادة العلمية ودراستها تفسيرا ونقدا واستنباطا للوصول إلى حقيقة ما[32]

وهذا المنهج يتضمن المنهج الوصفي من جهة حصر الحقائق العامة وتصنيفها، ويضيف إليه الاستنباط أو التحليل للوصول إلى حقيقة جزئية[33].

ويشمل هذا المنهج بصورة رئيسية الدراسات الفقهية والأصولية المستندة إلى الاستنباط من القرآن والسنة، وتقترب منها الدراسات القانونية.

---

[28] أبجديات البحث العلمي، لفريد الأنصاري، 74، والبحث العلمي لعبد العزيز الربيعة179/1.

[29] مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق لربحي عليان وعثمان غنيم، ص: 40.

[30] أبجديات البحث العلمي، ص: 66.

[31] قواعد أساسية في البحث العلمي للصيني، ص: 104.

[32] أبجديات البحث العلمي، لفريد الأنصاري، 96، والبحث العلمي لعبد العزيز الربيعة178/1.

[33] قواعد أساسية في البحث العلمي للصيني، ص: 107.

ويطبق هذا المنهج في الدراسات الكاشفة عن مواقف العلماء من قضية معينة، نحو بحث"موقف الشافعي من عمل أهل المدينة"[34]

-د- المنهج الجدلي أو المقارن: وهو ما يقوم على التناظر والحوار بين رأيين أو أكثر للوصول إلى ترجيح رأي على آخر، وقبل ذلك تحديد مواطن الاتفاق والاختلاف.

ويشمل أساسا البحوث والمؤلفات التي تعنى بالفقه المقارن بين المذاهب، ولا يختص بالفقه فقد تكون المقارنة في ميادين أخرى كأصول الفقه أو التفسير أو اللغة أو التاريخ...إلخ أو بين مدرستين أو شخصيتين في مختلف مجالات البحث العلمي[35]

-هـ- المنهج التجريبي: هو منهج يعتمد على الملاحظة الحسية للتجارب للوصول إلى نتائج قطعية أو ظنية، وهو خاص بالعلوم التجريبية[36].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن الاستقراء قدر مشترك بين جميع المناهج، لذا لا يعد منهجا مستقلا؛ لأننا عند التأمل نجده عبارة عن أداة أو أسلوب يلتقي مع جميع المناهج؛ إذ حقيقته التتبع للنصوص أو المعلومات أو الظواهر أو الوثائق للوصول إلى نتائج كلية تامة أو جزئية ناقصة حسب الاستقراء المطبق.

والمعيار الضابط لاختيار أحد المناهج في البحث والتأليف هو طبيعة الموضوع وإشكاليته والأهداف المرجوة منه، وليس راجعا لاختيار الباحث وذوقه وميوله، فإذا كان البحث فقهيا أو أصوليا لم يصح الاعتماد على المنهج الوصفي وحده؛ لأنه لا يفيد تحصيل النتائج وتحقيق الأهداف، والذي يفيد ذلك فيهما هو إما المنهج التحليلي أو المقارن وقد يرافقهما الوصفي ضمنيا.

ويصح الجمع في البحث الواحد بين أكثر من منهج، بل إن طبيعة الموضوع تضطره الباحث إلى التنويع في المناهج، فإذا كان البحث مثلا فيه فصلان، الأول لتحديد المفاهيم والمصطلحات والثاني لبيان الأحكام، فالفصل الأول يكفي فيه المنهج الوصفي، والثاني يحتاج إلى المنهج التحليلي، وهناك من يرى ضرور ة اعتماد منهج رئيسي يبنى عليه البحث، ولا مانع من الاستفادة من المناهج الأخرى وتكون تكميلية عند الحاجة[37].

---

[34] أبجديات البحث العلمي، لفريد لاالأنصاري، 90، والبحث العلمي لعبد العزيز الربيعة180/1.

[35] المصدر نفسه، ص: 106.

[36] البحث العلمى أساسياته النظرية وممارسته العملية، رجاء وحيد دويدري، ص: 221.

[37] أبجديات البحث العلمي، لفريد الأنصاري، 90.

والغالب على منهج الرماصي في حاشيته هو المنهج التحليلي الاستنباطي والمنهج الجدلي المقارن، وقد يتخللهما المنهج الوصفي؛ لأن غالب مادة كتابه في النقد والاستنباط من نصوص الأئمة، وقد يفسر ويوضح بعض مراد التتائي من كلامه.

المطلب الثاني: مكانة الرماصي الفقهية ومنهجه في حاشيته:

قال النابغة الغلاوي في سياق ذكر الكتب والمصادر المعتمدة في المذهب المالكي:

واعتمدوا حاشية للمصطفى ** على التتائي كسراج ما انطفا**

قال أبو العباس الهلالي في نور البصر:"ومن الحواشي المعتمدة حاشية ابن غازي، والشيخ أحمد بابا، والشيخ مصطفى، والطخيخي"، انتهى[38].

لما كانت حاشية الرماصي بحرا مديدا رائقا زاخرا بالتأصيل والتقعيد والتفريع والضوابط والفروق والنكت والعقد والملح واللطائف والترجيحات والردود والمناقشات والبحوث والتقريرات والاختيارات استعصى علي الكتابة عن منهج مؤلفها فيها- على الطريقة التي أرتضيها-في هذه العجالة؛ فأقول: إن إعطاء هذا المبتغى حقه يتطلب دراسة موسعة شاملة معمقة غواصة غوص صاحبها في مجلدات كبار؛ ولتكن مثلا رسالة دكتوراه، وفق الله أهل التخصص لسد هذا الباب من العلم.

سلك الرماصي منهجا متميزا في حاشيته؛ تميز بالدقة العلمية في تحرير المسائل، واختيار الأقوال والآراء؛ تدل على تضلعه في أصول المذهب وفروعه، وسعة اطلاعه على أمهاته ودواوينه، مع إلمام بعلوم الشريعة أصلِيّها و مساعدِها؛ من تفسير وحديث وسيرة وشمائل وتاريخ إسلامي وتراجم رجال وعلوم لغة وأصول فقه وحديث ومواقيت ومنطق وحساب .... الخ.

المطلب الثالث: معالم منهج الرماصي العلمي الذي سلكه في حاشيته:

يمكن حوصلة منهجه العلمي في حاشيته فيما يلي:

-1- التحرير بأسلوب علمي دقيق، مع التبسيط والتوضيح؛ تجنّبا للملل والتطويل؛ وتقريبا للفهم للمبتدئ، وتعميقا له للمنتهي.

-2- الاختصار في العبارة والتقرير غالبا، وأحيانا يتوسع في التحرير لاقتضاء المقام، متبعا منهج التحليل والاستنباط.

[38] نور البصر: ص 129.

-3- يكتفي بنقل الجزء الأول من كلام التتائي، ثم يشرع في التعليق؛ لهذا ينبغي لقارئ الحاشية أن يكون شرح التتائي بين يديه.

-4- نقد الرماصي للأئمة مبني على الإنصاف والتقدير والاعتذار، والتجرد للحق والموضوعية، واحترام أهله، مع تصويب وتوجيه كلامهم في كثير من المواطن، بما فيها مواطن الرد. وأما رده على الأجهوري فليس قانونا مطلقا، وإن أكثر من التحامل عليه، فهو يؤيد قوله وينصره ويستدل به عند إحقاق الحق.قال الرماصي:" ومَا عَزَاهُ لِلْفَاكِهَانِيِّ لَمْ أَرَهُ لَهُ، وَحَاشَاهُ أَنْ يَفُوهَ بِذَلِكَ؛ بَلْ كَلاَمُهُ يَدُلُّ عَلَى خِلاَفِ مَا قَالَهُ"، انتهى[39].

-5- رد الرماصي في أحيان كثيرة يتسم بالقوة والغلظة، دافعه في ذلك الانتصار للمذهب، والصيانة له.

-6- بقدر ما ينتصر الرماصي لخليل ويصوب كلامه ويوجهه، فإنه ينتقده أحيانا؛ ما يدل على تجرده العلمي، ونبذه للتقليد المذموم.

-7- الإكثار من النقل عن أئمة المذهب؛ ليحصل القطع في المسألة، وللدلالة على أن القول هو قول أئمة المذهب.

-8- إسناد الأقوال إلى أصحابها، وهو عند الإسناد ينقل كلام الأئمة بلفظه، إلا أحيانا ينقله مختصرا، وتارة يكون بذكر أسمائهم ومصادر أقوالهم، وتارة بدون ذكر المصادر، ولعل الباعث على الحرص على عزو الأقوال إلى أصحابها، هو سد ذريعة تأويل وتحريف كلام الأئمة؛ لهذا لم يرق له الاختصار المُخِلُّ.

-9- الترجيح بين تلك الأقوال، واختيار الصواب باتباع منهج المقارنة.

-10- لا يخرج عن "المدونة".

-11- يرجع إلى توضيح خليل؛ ليوضح ما خفي من مختصره.

-12- يرجع إلى "كبير"التتائي؛ ليصحح المصحف من "صغيره"؛ وليبيّن ما خفي من معاني ألفاظه متبعا المنهج المقارن.

-13- لا يتوسع في ذكر الأدلة؛ لكونه ليس في مقام الحجاج، ولكونه يحقق أقوال أهل المذهب في إطار المشهور، وغالب حجاجه وجدله إنما هو في إطار كلام الأئمة ونصوصهم لتحقيق الحق في نسبة الأقوال وفي درجتها من المشهورية والشذوذ.

[39] ينظر: حاشية الرماصي، ص: 265.

-14- يكثر الاستدلال بأحاديث الموطأ، إذ جل ما ساقه من الأحاديث رواها مالك في موطئه في إطار المنهج الاستنباطي التحليلي.

-15- يدقق في ألفاظ المصطلحات والأعلام، كقوله:" وَلَيْسَ مُحَمَّدٌ هَذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَّازِ، بَلْ: مُحَمَّدُ بْنُ سُفْيَانَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَرفَةَ، فَكَانَ عَلَى (تت) التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ؛ لِإِزَالَةِ الْإِيهَامِ؛ لِأَنَّ مُحَمَّداً إِذَا أُطْلِقَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، الْمُرَادُ بِهِ: مُحَمَّدَ بْنَ الْمَوَّازِ"، انتهى[40].

-16- يدقق في المسائل اللغوية والنحوية عندما يضطره المقام.

-17- سلك الرماصي في "حاشيته" مسلك معظم المصنفين في وضع رموز يشير بها إلى بعض من نقل عنهم، أو اختزال أسماء الأعلام.

-18-يحقق في العزو والنقول بالتحليل والاستنباط والمقارنة، ولا يسلّم لمجرد ادّعاء المشهورية؛ فقد تجلى التحقيق في (حاشيته)؛ ونعني به من حيث الجملة "التحقيق فيما يعزوه المصنفون والشراح للمصادر والمراجع المالكية وإمام المذهب، وفيما قد يحملون الكلام عليه مما لايلتقي مع المشهور في المذهب"[41]

-19- إحالة القارئ على ما سبق ذكره، أو ما سيأتي؛ تفاديا للتطويل.

-20- يتناول الكلام في شتى العلوم، ومن شواهد اطلاعه في علم (التفسير) قوله:" اختلف أهل التفسير في معنى قول الله سبحانه وتعالى:(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه)[42] ...انتهى[43].

-21- من اجتهاده أن له له اختيارات أصولية وفروعية تظهر شخصيته المتحررة تحرر الأئمة المجتهدين في إطار المنهج التحليلي الاستنباطي.

-22- ينقل عن أهل المذاهب الأخرى انطلاقا من المنهج الوصفي مرورا على المنهج المقارن وانتهاء إلى التحليل، ونقولاته عن غير أهل المذهب في مختلف الفنون تدل على سعة صدر وأفق أَفْيَحَ وعدم تعصب؛ فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخدها مع الحفاظ على الأصول السليمة المستندة إلى الوحيين؛ الكتاب والسنة.

ومن أمثلة ذلك أنه نقل من كتاب (فتح الباري) للحافظ ابن حجر العسقلاني[44].

---

[40] انظر: حاشية الرماصي، ص: 510.

[41] انظر: ابن حنفية العابدين، مصطفى الرماصي حياته وآثاره، ص: 12.

[42] الآية (23) من سورة الإسراء.

[43] حاشية البناني على الزرقاني، 7/ 226.

[44] انظر: حاشية الرماصي، ص: 456- 457، (التعليق:315)

ونقل الرماصي في (حاشيته) عن العلامة النووي الشافعي في أكثر من موضع، خاصة في ما يتعلق بشرح الأحاديث النبوية والحكم عليها[45] كما نقل الرماصي في باب (الحج) عن العلامة الشافعي المذهب عز الدين أبي عمر بن جماعة (ت:767هـ) وَلَدِ بدر الدين بن جماعة[46]. وممن ذكرهم من الشافعية ابن أبي شريف وابن عقيل النحوي وابن الأثير المحدث وغيرهم. وممن ذكرهم من الحنابلة الحافظ المحدث عبد القادر الرُّهاوي. كما نقل الرماصي تبعا للتتائي قول ابن الهمام الحنفي في المسألة أنه لا يطهر جلد الفأر والحية بالدباغ[47].وكذا وقع نقل الرماصي عن ابن الهمام تبعا للتتائي في مسألة حديثية وناقشه فيها[48]..

ومن موسوعيته أنه قد يذكر فروعا من الخلاف العالي في إطار المنهج المقارن للتنبيه على أن بعض الأقوال خارجة عن المذهب ذكرها بعضهم في المذهب خطأ، ومن ذلك مسألة قضاء الوتر إلى طلوع الشمس، وهو قول طاوس[49].

ولذا غدت حاشية المحقق الرماصي منبعا ومنهلا ومصدرا معتمدا عند المتأخرين يهرعون إليها لتحرير وتحقيق المسائل المتنازع فيها والنظر في كثير من المسلمات التي أطبق عليها الشراح ممن تقدمه وهي محل نظر وتأمل، كما صارت عمدة في معرفة الأقوال المشهورة والمعتمدة وما يقابلها لاعتناد مؤلفها على المقارنة والتحليل والاستنباط.

-23- أنه ينقل عن مصادر مفقودة: كما تعد هذه الحاشية بحق خزانة عامرة بنصوص أئمة المذهب ممن فقدت مؤلفاتهم أو صارت بعيدة المنال، ونذكر على سبيل المثال: شروح كل من ابن دقيق العيد وابن عبد السلام التونسي وابن راشد وابن هارون وابن فرحون والقلشاني والثعالبي وابن ومصال الحاحي المراكشي على ابن الحاجب الفرعي، وتقييد أبي الحسن على (تهذيب المدونة)؛ فهذه الحاشية تعد بحق حافظة لجملة كبيرة من أنقال أهل المذهب؛ لأن عالمنا الرماصي قد التزم حرفية النص في نقله من حيث الجملة؛ فهو في هذا الشأن كالشيخ الرهوني المتأخر عنه.

---

[45]- ينظر: حاشية الرماصي، ص: 102- 104.

[46]- حاشية البناني على الزرقاني، 2/ 412.

[47]- انظر: حاشية الرماصي، ص: 236، (التعليق: 122)

[48]- انظر: حاشية الرماصي، ص: 583، (التعليق: 443)

[49]- حاشية البناني على الزرقاني، 1/ 503.

-24- الالتزام بالحرفية في النقل في كثير من تصرفاته: اتباعا للمنهج الوصفي الدقيق، فإن (حاشية الرماصي) تشبه في نواح منها (حاشية الرهوني) وتقرب منها إلى حد كبير؛ فقد امتازت هذه الأخيرة عن باقي الحواشي بنقل نصوص الأئمة – ولو كانت طويلة- بالحرف واللفظ؛ وعليه وقف الرهوني على كثير من الأغلاط التي وقع فيها المختصرون؛ فافتضح بحاشيتَي الرماصي والرهوني الكثير من المختصرين حال المقارنة بين الوسائط الناقلة والأصول المنقول منها، وهذا لعمر الحق يريك بعض غوائل الاختصارات للكلم من طرف من يغفل عن التدقيق .... أو من طرف من لا يحسن سلوك تلك الطريق.

قال الشيخ الحجوي واصفا العلامة الرهوني وحاشيته على الزرقاني:" فلقد أجاد فيها كل الإجادة، وزاد على شيخيه المذكورين كثيرا؛ فأحسن الإفادة، وسلك في التحقيق طريقا صريحا، ومهيعا صحيحا، ينقل كلام المتقدمين الذي هو في الأصل بلفظه؛ مما دل على نشاطه في الاطلاع، وثقوب حفظه، وبسب ذلك فضح أغلاطا كثيرة وقعت لمن قبله في الاختصار والتلخيص أفسدوا بهما كلام المتقدمين، وغيروا الفقه عن مواضعه، فهي مما ادخره للمتأخرين، فكانت حجة على المتقدمين.

فجزاه الله خيرا عن عمله وحرية فكره، ووضوح طريق نقده، وأعانه على ذلك ما عثر عليه من الكتب المهمة في المذهب التي لم يظفر بها الأجاهرة ولا من ناقشهم كالرماصي وبناني والتاودي وأمثالهم، غير أن الحاشية طالت؛ فجاءت في ثمان مجلدات؛ لكونها تجلب في المعارك الكبرى نصوص المتقدمين بالحرف الواحد؛ ولذلك جاء شيخ شيوخنا الحاج محمد جنون، واختصرها بحذف النصوص، وحلاها بفوائد يأتي بغالبها أول الأبواب كأصل الباب من السنة أو الكتاب أو نحو هذا مما لايخلو من فائدة، وقرب على المطالع ماعسى أن يطول عليه من استيعاب نقول الرهوني"، انتهى.

قلت: ولا أستبعد أن الرهوني اقتدى بالعلامة الرماصي في التزام حرفية النص في باب النقل؛ لما له من ثمرات تكشف وجه الصواب، وإن كان الرهوني قد فاقه في شدة التزامه بذلك كما يشير إليه كلام الشيخ الحجوي.

وهذا ماحدا ببعض من تأخر عن الرماصي إلى النقل بواسطته عمن تقدم من علماء المذهب؛ فنقلوا بواسطته عن ابن أبي زيد في (نوادره) و (الثمانية) وابن يونس الصقلي في (الجامع) وابن رشد في (بيانه) و (مقدماته) و (أجوبته) واللخمي في (تبصرته) وابن عبد البر في (كافيه) وأبي الحسن الزرويلي في تقييده على (تهذيب المدونة للبراذعي) وشرحه للرسالة،

والمازري في (معلمه) وعياضفي (إكماله) و (تنبيهاته) و (قواعده) وغيرها، وابن الجلاب وابن شاس في (جواهره) وابن عرفة والقرافي في (ذخيرته) و(كفاية اللبيب في كشف غوامض التهذيب)، وعبد الحميد الصائغ في (شامله)، وابن عبد الرفيع في (معين الحكام) وابن فرحون وابن عبد السلام بن ومصال الحاحي المراكشي في (شرحه على ابن الحاجب) والفاكهاني والقلشاني شارح الرسالة وجامع الأمهات، والثعالبي في (شرح ابن الحاجب) وأبي عبد الله المقري في (قواعده)، والأبي في (إكمال الاكمال) وغيرهم ممن لم تكن مدوناتهم في متناول كثير من المتاخرين في طبقة الرماصي ومن بعده.

وقد نقل الرماصي في (أجوبته الفقهية) عن صاحب (الدرر المكنونة في نوازل مازونة) الشيخ محمد المغيلي المازوني، ونقل عن الأخير بواسطة الرماصي البنانيُّ في (حاشيته)[50].

وهذا ماجعل من بعده يكثر من الإحالة الى حاشيته، ومنهم البناني؛ قال في فرع:" انظر: تحرير ابن رشد لهذه المسألة في (طفى)"، انتهى[51].وهذا يدلنا على أن يد الرماصي قد طالت نفائس الذخائر والأمهات في المذهب.

قال الرماصي في موضع من (حاشيته):"وكذا النقل في جميع ما وقفت عليه من دواوين المالكية"، انتهى[52].

والناظر في موارد ومصادر عالمنا الرماصي في (حاشيته) يجدها تتميز بالأصالة؛ فقد استفاد من كتب أئمة المذهب المتقدمين والمتأخرين.

-25- تحفظ الرماصي في نقل ما تفرد به بعض العلماء ولو كان من الأكابر في الحكم بمشهوريته قول أو عزوه وخاصة إذا خولف: ومن ثمرات موسوعية الرماصي وسعة اطلاعه في المذهب أنه يتحفظ في نقل ما تفرد به بعض العلماء ولو كان من الأكابر في الحكم بمشهوريته قول أو عزوه وخاصة إذا خولف؛ فيعبر بقوله: (هو في عهدته).

قال الرماصي:" كلامُهُ يَقْتَضِي أَنَّ كَوْنَ القيءِ ينْجُسُ بِمُطْلَقِ التَّغَيُّرِ -كما دَرَجَ عليه المُؤَلِّفُ- مُصَرَّحٌ بِمَشْهُورِيَّتِهِ، ولم أَرَ من صَرَّحَ بذلكَ، فهو في عُهْدَتِهِ"، انتهى[53].

[50] انظر: حاشية البناني على الزرقاني: 7/ 271.

[51] انظر: المصدر نفسه: 6/ 275.

[52] انظر: المصدر نفسه: 6/ 174.

[53] انظر: حاشية الرماصي، ص: 227.

وإذا كان المتفرد بالتشهير حافظا واسع الاطلاع؛ فالقاعدة تقول:"من حفظ حجة على من لم يحفظ"، وقد أشار البناني إلى هذا في موضع من (حاشيته على الزرقاني)[54].

وأحيانا يشير إلى تفرد عالم ما وأنه لا سلف له فيما ذهب اليه، كقوله: (ولم أره لغيره ولا سلف له)[55]، أو (لم أقف عليه لأحد من أهل المذهب)[56]، أو (لم أقف على من صرح به من أهل المذهب ممن يعتمد عليه)[57]، وقال (وهذا شيء لم يقله غيره ولا عرج عليه أحد فيما علمت)[58]

-26- الجزم بخروج بعض الأقوال من دائرة المذهب المالكي: من ثمرات اتباعه لمنهج المقارنة ولسعة اطلاعه تمكن من الجزم بخروج بعض الأقوال من دائرة المذهب المالكي، كقوله عن قول للزرقاني وعلي الأجهوري:"وهذه غفلة خرجا بها عن أقوال المالكية لمعارضتهما ما بين محلين مختلفين، وجعلا أحدهما تقييدا للآخر، وبينهما بُون كما بين الضب والنون"، انتهى[59].

-27- التمييز بين عزو القول إلى جمهور المالكية في إطار المنهج المقارن؛ أعني: داخل المذهب، وبين عزوه إلى جمهور العلماء؛ أعني خارج المذهب: وسعة اطلاع الرماصي مكنته من القدرة على التمييز بين عزو القول إلى جمهور المالكية؛ أعني: داخل المذهب، وبين عزوه إلى جمهور العلماء؛ أعني خارج المذهب. وهذا يدل على توكئه على المنهج الاستقرائي، ومن ثمرات هذا المنهج الدقة في العزو؛ فتارة يعزو القول لبعض الشراح وتارة لمعظم الشراح وتارة إلى جميع الشراح ممن وقف على كلامه.

قال البناني:"قول (ز): للخمي من قول غير الجمهور إلى قوله "للتنبيه على قوته فقط... الخ": اعترضه (طفى) بأن الجمهور المراد بهم هنا خارج المذهب كما يؤخد من نقل (ق)"، انتهى[60].

وهذا يدلنا على أنه ينبغي النظر في (مصطلح) الجمهور ومواقع استعماله والمقصود منه.

---

[54] ينظر: المصدر نفسه: 2/ 174.

[55] ينظر: حاشية البناني: 5/ 545.

[56] ينظر: المصدر نفسه: 8/ 306.

[57] ينظر: المصدر نفسه: 8/ 93.

[58] -ينظر: المصدر نفسه: 6/ 217.

[59] ينظر: المصدر نفسه: 7/ 276.

[60] ينظر: حاشية البناني: 2/ 161.

-28- التفرد بالتصريح والجزم بالاتفاق؛ بل بالإجماع المذهبي في مسائل: وسعة الاطلاع عند الرماصي مكنته من التفرد بالتصريح والجزم بالاتفاق؛ بل بالإجماع المذهبي في مسائل؛ ومثاله قول الرماصي في ذكر ما لا يؤثر في الإجزاء في صفات العبد المعتق في كفارة الظهار: " ... مع أن قطع الأنملة يجزئ عند جميع المالكية .. "، انتهى[61].

قلت: ولم يطرد له في ذلك الصواب في كل مسألة؛ مما دفع من بعده كالبناني إلى تعقبه أحيانا بذكر بعض الأئمة الذين يخرق بهم الاتفاق المدعى.

قال البناني في مسألة: "وأنكر (طفى) وجود هذا الخلاف، وهو قصور"، انتهى[62].

-29-الاعتذار للأئمة ورفع الملام عنهم: وكثيرا مايؤدي به التدقيق في الأقوال إلى اكتشاف تحريف ينسبه للنساخ، أو يعتذر فيه عن التتائي بأنه أعجلته المنية عن إجالة النظر فيه، كما ذكر في (حاشيته) وهو يستدرك على عزو الشراح وغيرهم؛ فيبين أنه غير صحيح أو يشير إلى مافيه من التغيير؛ فمن منهجه: حمل كلام العالم على أحسن المحامل والتماس الأعذار لمن زل قبل الهجوم والجزم بالتخطئة، كقوله في موضع: "فما في (تت) تصحيف من الطلبة"، انتهى[63]،

إلا أن يكون الكلام صريحا واضحا لا يحتمل إلا الوهم؛ فهو كالكسر الذي لا ينجبر؛ فيكون الأمر كما قال البناني في موضع من (حاشيته) " فكلام هذا الشارح من الداء الذي لا دواء له، والله الموفق للصواب"، انتهى[64].

والرماصي ممن يعرف للأئمة والعلماء قدرهم، قال في موضع من حاشيته:" إِذْ هَذَا لا يَتَوَهَّمُهُ أَدْنى المُتَعَلِّمِينَ؛ فَضلاً عَنِ البِسَاطِيِّ"، انتهى[65].

على أن الرماصي لم يكن متفردا في كل تعقباته على التتائي، بل وافق ابن عاشر (ت-1040 هـ) في بعضها منها، قال البناني في موضع: "وارتضاه ابن عاشر و(طفى)[66]،

---

[61] ينظر: المصدر نفسه: 4/ 316.

[62] ينظر: المصدر نفسه: 5/ 331.

[63] ينظر: المصدر نفسه: ص: 3/ 254.

[64] ينظر: المصدر نفسه: ص: 5/ 313.

[65] ينظر: حاشية الرماصي: ص: 211.

[66] ينظر: حاشية البناني: 2/ 527، وانظر نماذج أخرى لما اتفق عليه الرماصي وابن عاشر في حاشية البناني: 1/ 206؛ 216/5؛ 6/6؛ 6/ 292؛ 334/7.

ويتبين من تحقيقات الرماصي أن كثيرا ما يختصر العالم الكَلِمَ فيطغو عليه القلم، وينجر عنه التخليط العجيب في اللفظ والمعنى، وذلك مما يمجه الذهن والسمع والطبع السقيم فضلا عن السليم، ومن أمثلته قول الرماصي: "والحاصل للأجهوري هنا تخليط يمجه الذهن، أشرنا لبعضه"، انتهى[67].

قلت: ومن غوائل الاختصار أن الناقل عن المختصر قد يهم في فهم الكلام المختصر، ومثاله قول البناني" ما عزاه (يقصد: طفى) للمدونة ليس فيها، وإنما نسبه ابن يونس للعتبية في سماع يحي؛ وقد اغتر (طفى) بظاهر اختصار المواق"، وانتهى[68].

-30- نظر الرماصي إلى اختلاف النسخ وأثره في النقد والتفريع الفقهي بالمقارنة: والملاحظ لمن تتبع انتقادات العلماء لبعضهم البعض أن قسما كبيرا منها يرجع الى اختلاف نسخ الأصل المنقول منه، وأمثلة ذلك يعسر حصرها لكثرتها، منها قول الرماصي:"...واقتصر المؤلف (يعني-خليلا) على البيوت؛ لأنه لم ينقل عن (المدونة) إلا ذلك، وكأنه سقط من (نسخته) (أو المسجد) ... "، انتهى[69].

ويلاحظ أن ينبغي على الناظر عدم الاكتفاء بنسخة واحدة للظفر بالمنقول، ومثال أنه لما نقل الرماصي قولا لأبي الحسن؛ قال البناني"لم أجد في نسختين من أبي الحسن ما نقله"، انتهى[70].

قلت: لعل ما نقله الرماصي في نسخة أخرى.

ولا عجب من صدور الخطأ من الأئمة في الدين، ولاضير في عزوب التحقيق عن الواحد منهم في مسائل من العلم.

-31-ومن منهج الرماصي الإنصاف وعدم التحامل: فلا نجده في كل ما سطره متعقبا، بل ستجده في مواضع كثيرة مقرا وراضيا وممرا ومسلما بل ومصوبا لما قرره العلامة التتائي أو غيره، بل سنجده مدافعا عنه وناصرا لتقريراته في مواطن كثيرة؛ فرحم الله الشيخ الرماصي ما أنصفه؛ فيا ليتنا نسلك طريقته، طريقة الأنبياء والمرسلين والعلماء العالمين في عصر صار الإنصاف فيه أعز من الغراب الأعصم.

---

[67] ينظر: حاشية الرماصي: ص: 537.

[68] -ينظر: المصدر نفسه: ص: 6/ 26.

[69] ينظر: المصدر نفسه: ص: 2/ 482.

[70] ينظر: المصدر السابق: 2/ 116.

وقضية الإنصاف ومجانبة التعصب تعتبر أساسا للنقد السليم ومعيارا للتقويم النزيه، فقد ابتلي كثير من الفقهاء بالتعصب، وانساقوا وراء أهوائهم وتحاملوا على مخالفيهم. فجاءت كثير من انتقاداتهم متابعة لأغراضهم.

قال الرماصي: "الإنصاف أن (تت) أحق بالوهم من (غ)؛ لجعله الحالف على أمرين من غير تعليق على مجموعهما، لا يحنث إلا بهما، وهو خلاف المذهب ..."، انتهى[71].

وعادة الرماصي أنه في مواضع يدعو القارئ إلى التحلي بالإنصاف حال التأمل، كقوله: "وهذا الخلاف مفروض في ابن الحاجب وابن شاس في (باب الذبائح)؛ فتأمله منصفا"، انتهى[72].

ومن إنصاف الرماصي أنه قد ينتصر للعلامة الأجهوري وأتباعه في مسائل ويمشي أقوالهم، بل قد يدعم قوله بتقريراتهم؛ قال البناني في مسألة: "فسقط تورك (طفى) على (عج) "، انتهى[73].

-32- الاختصار في العبارة: وفي تعليقاته غلب عليه الاختصار في العبارة والاعتصار وإن كان في مواضع يطيل النفس ويبسط في التقريرات والردود؛ لاقتضاء المقام ذلك، وربما أعاد تقرير المسألة في موطن آخر مما يدفعه إلى تذكير القارئ بالموطن السابق الذي قررها فيه.

وربما أداه البحث والنقاش مع عالم إلى الاستطراد المخرج عن مقصوده؛ ومن أمثلته مناقشته لابن مرزوق؛ فقد قال -بعدما أنهى ذلك-: "**وإنما خرجنا عن مقصودنا بجلب كلامه والبحث معه؛ لأن (ج) نقله على غيروجهه وسلمه؛ فربما اغتربه من رآه**"، انتهى[74].

وتراه في بعض المسائل يحجم عن الاستطراد ويعتذر عن ذلك؛ لأنه خلاف مقصوده كقوله: "انظر: (مختصر ابن الحاجب الأصلي) وشراحه؛ فإن لهم في ذلك كلاما طويل الذيل، ضربنا عنه صفحا؛ لأنا لسنا بصدد ذلك، ولكن نهناك بعض تنبيه"، انتهى[75].

---

[71] ينظر: حاشية البناني: 4/ 225.

[72] ينظر: حاشية الرماصي: 220.

[73] ينظر: حاشية البناني: 6/ 53.

[74] ينظر: حاشية الرماصي: ص: 279، التعليق رقم (162).

[75] ينظر: المصدر نفسه: ص: 162، التعليق رقم (43).

-33-إحالاته: ومما يبين دقته في عرض العلم وتفننه في التأليف إحالته إلى كتبه: وقد وقفت له على إحالتين إلى (شرح السنوسية) له، في موضعين،[76] [77].

ومن ذلك إحالته إلى حاشيته: وكثيرا ما يحيل في (حاشيته) إلى موطن سبق،[78] انتهى[79]. انتهى[80].

-34-ومن أسباب تحقق الرماصي بوصف "محرر المذهب" عنايته بالمقارنة بين النسخ: اعتنى الرماصي بالفروق بين نسخ بعض المدونات المالكية كالمدونة وتهذيب ابن البراذعي وجامع الأمهات لابن الحاجب والمختصر الخليلي، وخاصة فيما يتعلق بنسخ (جواهر الدرر) وإبداء الفرق بينه وبين شرح التتائي الكبير المسمى (فتح الجليل)، وخاصة إذا ترتب على اختلاف النسخ أثر في التفريع الفقهي.

مثاله قوله:" قوله: و(بول): (تت):"اختُلِفَ فِي المُرَادِ بِأَكْلِهِ الطَّعَامَ":في (كَبيرِه): بَعد أكله الطَّعام. وهو الصَّواب، فما في (صغيرِهِ) تَحرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ أو سَبْقُ قَلَمٍ"، انتهى[81].

على أن محقق (جواهر الدرر) تعقب الرماصي في هذه الجزئية قائلا:" قلت: بل تحريف من ناسخ النسخة التي بين يديه؛ إذ ما بين يدي من النسخ لصغيره: بعضها مثل ما ذكر الرماصي، كما في "ن "، ولذا جاء في الهامش: "الذي في كبيره: [اختلف في] المراد بعدم أكل الصبي الطعام. . إلخ"، وبعضها الآخر: على النحو المثبت في الصلب، وهو في غالب النسخ، كما في "ن 2"، و"ن 1"، و"ك""، انتهى[82].

-35-الرجوع إلى المنابع الأصلية: ومن منهج الرماصي في تحقيق الحق أنه يورد كلام التتائي أو كلام خليل في البداية، ثم يعقب عليه بعد الرجوع إلى المنابع الأصلية والأمهات في المذهب وإلى أقوال أهل العلم المتقدمين وإلى شراح المختصر، وكثيرا ما يقارن بين كلام خليل في (مختصره) وكلامه في (توضيحه) وكلام التتائي في شرحيه الصغير والكبير، ويذكر مابينهما من الفروق.

---

[76] ينظر: حاشية الرماصي: ص: 125، التعليق رقم (15).

[77] ينظر: المصدر نفسه: ص: 442، التعليق رقم (301).

[78] ينظر: المصدر نفسه: ص: 444، التعليق رقم (305).

[79] ينظر: المصدر نفسه: ص: 473، التعليق رقم (329).

[80] ينظر: المصدر نفسه: ص: 400، التعليق رقم (270).

[81] ينظر: المصدر السابق: ص:242، التعليق رقم (129).

[82] ينظر: (جواهر الدرر)، 1/ 216، (الحاشية).

وكم من عبارة اعْتَوَرَها السقط أو الاختصار أو التصرف المخل بالمعنى تُنُوقلت من غير تمحيص ولا تحقيق، ومنشأ ذلك حسن الظن بالناقل الأول، أَلْجَأَ الى ذلك فقد الأصل المنقول منه وتعذر الحصول عليه أو لغير ذلك من المسوغات والمعاني.

ومن ههنا تتجلى شخصية العلامة الرماصي الفذة، ومن سماتها البارزة بقوة التحرر عن التقليد في نقل الأقوال والمذاهب، وهذا ما تلح عليه الطرائق الأكاديمية في عصرنا، من ضرورة الرجوع إلى الاصول والاغتراف منها والبعد عن التساهل في النقل عن الوسائط لغير الحاجة.

ولا يختلف اثنان أن الأخذ من الأصل هو الجادة، وأن الظفر به من أعظم الأمنيات عند ذوي الهمم العالية؛ قال البناني"... وذكر (مس) مثل ماذكره (طفى) ثم قال:[83] وبعد كتبي هذا بمدة، وقفت على كلام الرجراجي في أصله، فوجدته -والحمد لله- موافقا لما قلناه ومطابقا لما ظنناه، ولنسق كلامه برمته لمزيد البيان ودفع ماعساه يختلج في الأذهان"، انتهى[84].

-36- ورغم هذا كله نجد عالمنا الرماصي يضطر إلى النقل بالواسطة في كثير من المسائل: وذلك لوعورة الحصول على الأصل أو تعذره. قال الرماصي:" وَمَا ذَكَرَهُ عَن الزَّنَاتِي: مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الْحَلْقِ. نَقَلَهُ الْأَقْفَهْسِيُّ فِي (شَرْحِ الرِّسَالَةِ) فِي بَابِ الْفِطْرَةِ، عَن الطَّبَرِي"، انتهى[85].

-35-ومن منهجيته أنه كثيرا ما يشير إلى كلام العلماء مجرد إشارة ولا يثبته برمته: وهذا يعني أن القارئ لحاشيته لا يمكنه في كثير من المواطن الاستفادة منها ولا معرفة مدى رسوخ قدم هذا الرجل في التحقيق في الأقوال واكتشاف ما فيها من التجاوز أو التأويل غير المقبول أو العزو غير الصحيح، لايمكنه ذلك مالم يضع هذه المصادر والمراجع أمامه ليعرف معاناة الرماصي فيما كتبه هذه الحاشية، وقد مر بنا أن الشيخ محمد بن القندوز المستغانمي قال : كنت أحضر القطب الدردير، حين كتابته لشرحه على خليل، فأراه جاعلا أمامه مرفعتين: إحداهما عليها المحل المقصود من حاشية الرماصي، والثانية عليها مثله من حاشية البناني، وفي يده كراسة من المحل المقصود من شرح الزرقاني ، فيخلص منها ما يريد كتبه من المحل المراد له، بعد مطالعة الحاشيتين في ذلك المحل، و يكتب ما لخصه على طبق ما حرراه، وإني

[83] أي: المسناوي.

[84] ينظر: حاشية البناني، 5/ 527.

[85] ينظر: حاشية الرماصي، ص: 324.

سألته عن ذلك، فقال إنهما أغنياني عن مطالعة كتب كثيرة من أمهات المذهب؛ إذ هما مُحِرَّراه، فليس في هذا الشرح اعتماد على غيرهما، فكان يسميه - أي الرماصي- محرر المذهب؛ لذلك ه»[86].

وبذلك يظهر له جليا أن الرجل محقق نقاد غواص، لا يُسَلِّمُ لما يقرأ بسهولة، ولا يقلد لمجرد الوثوق بعلم القائل وإن كان من الأكابر، بل يستفرغ وسعه وجهده في المقابلة بين النقول، والرجوع بها إلى أصولها وبيان ما اعتراها من تغيير؛ فيوضح ما عسى أن يكون فيها من تقييد زاده الناقل أو إطلاق مع وجود القيد في الأصل أو سوء فهم أوتحريف من النساخ أو اختصار مجحف مفسد للمنقول أو غير ذلك، وهذا بخلاف مايُرى عند بعض الشراح الذين يعتمدون النقل دون تمحيص، وربما نقل الكلمة جمع من الناس ولم يتنبهوا لما فيه من الزلل، والحامل لهم على ذلك حسن الظن بمن نقلوا عنهم أو بواسطتهم من أهل العلم؛ قال الرماصي في موطن:"والعجب في غفلة هؤلاء الأشياخ عن هذا المعنى وغفلة من بعدهم عن التنبيه في ذلك عليهم"، انتهى[87].

-37- شمولية النظر في فنون العلم: ولا يقتصر تدقيق العلامة الرماصي على ماله علاقة بالأحكام الشرعية من النقول، بل يجري في كل مايعرض له كالمسائل الأصولية واللغوية والتاريخية وغيرها.

-38- التحدث بنعمة الله: ومن تضلعه أنه قد يصرح في بعض المسائل بأنه حررها تحريرا لم يره لغيره؛ فتجده يغوص لتحقيق الحق في بعض المسائل المعضلات في المذهب، فيقتحمها لِيَبِينَ عن تمرسه وتفوقه بما يوفق إليه مما لم يستطعه سابقوه، كقوله:"وإنما أطلت النفس في هذه المسألة؛ لأني لم أر من أعطاها حقها من الشراح، وبالله التوفيق"، انتهى[88].

وهذا يذكرنا بمثل قول القاضي عياض وهو يتحدث عن مسألة فقهية: "وكثير ما تمر في المناظرات ومجالس المذاكرات وكل عنها غافل"، انتهى[89].

---

[86] ينظر: المجموعة الكاملة للمهدي البوعبدلي: 58/1.

[87] ينظر: حاشية الرماصي، ص: 276.

[88] ينظر: المصدر السابق، ص: 520.

[89] ينظر: القاضي عياض، (التَّنْبِيهَاتُ الْمُسْتَنْبَطةُ على الكُتُبِ الْمُدَوَّنَةِ والْمُخْتَلَطَةِ): 2/ 899.

المطلب الرابع: حاشية الرماصي مكنسة المذهب:

قال عالمنا الرماصي في (مقدمة حاشيته):"وربما تكلمت مع غيره (مع غير التتائي) من شراح هذا الكتاب، ومع المؤلف[90]"، انتهى.

فقد رام رحمه الله بهذه الحاشية أصالة تمحيص المذهب، لكنه جعل التعليق على (جواهر الدرر) للتتائي مهيعا يسلكه كشأن كثير من أئمة المذاهب الذين يقررون العلم من خلال شرح متن معين، كمثل العلامة النووي في كتابه (المجموع شرح المهذب)، وابن قدامة في (المغني شرح مختصر الخرقي)، وابن عابدين الحنفي في (حاشيته) مع أن تضلعهم يمكنهم من التأليف المستقل المفرد، ولكنهم بصنيعهم هذا يرسمون لنا طريقا يتجلى فيه عدم الجرأة في العلم والتواضع والاعتراف بجهود الأولين وإنزالهم منازلهم بدون تعصب ولا شطط ... إلى غير ذلك من المقاصد النبيلة.

وإذا عرفنا ذلك فسنرى عالمنا الرماصي ينتقد أكابر أهل المذهب وحذاقهم متقدمهم ومتأخرهم[91]، وحق لمثله ذلك؛ لأنه تأهل لهذا المنصب الخطير باكتساب آلات الاجتهاد في مجال التمحيص، ولاريب أن الانتقاد يكثر بالنظر إلى العالم المنتقد ووزنه في المذهب؛ فتراه يكثر من انتقاد عالم ما ويُقِلُّ بالنسبة إلى آخر؛ وفي الجملة يقال: إن انتقاداته للمتأخرين أكثر وأشد بالنسبة إلى المتقدمين؛ لأن المتقدمين أقعد بأصول المذهب وطرائق التنزيل والإعمال كما لا يخفى.

ونقد الرماصي للكبار أحدث عند بعض من تأخر عنه ردة فعل ظهرت في أسلوب الرد عليه، كقول البناني مثلا: "وهذا كله ظاهر لمن استعمل فكره وبه يخف اعتراض (طفى) (أي الرماصي) ويسقط قوله: (إن المصنف التبست عليه عورة النظر...الخ)؛ فإنه كلام مستبشع جدًّا في مثل المصنف وكيف يظن به ذلك مع أنه لا يلتبس على الأصاغر"، انتهى[92].

وفي أكثر من موضع يصف البناني الرماصي بالتحامل على الأجاهرة أو بعضهم وبالتجاسر على الأئمة بالتخطئة وادعاء التحريف، وهذا ما يحتاج إلى محاكمة عادلة بينهما بإنصاف وموضوعية، بلا ميل ولا تطفيف.

---

[90] يقصد بقوله: (المؤلف): ليلا.

[91] وقد ذكر علماء المالكية أن أول طبقة للمتاخرين هي طبقة ابن أبي زيد والأبهري والقابسي وأضرابهم كما في (حاشية البناني على الزرقاني) (2/ 485/دار الكتب العلمية).

[92] ينظر: حاشية البناني: 1/ 312.

وقصد الرماصي في ذلك كله إظهار الحق وصيانة أصول الاملم مالك-التي هي أصول أهل المدينة-والتفريع السليم عليها، والقارئ لطرف من حاشيته يتجلى له إخلاصه واستماتته في الدفاع عن المذهب في أصوله وفروعه وترجيحه، لكن دون تعصب؛ وكأني به يُعمل ما أصَّله القاضي عياض في (التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة)[93] حيث قال -وهو في صدد انتقاد بعض المالكية-:"... لا يفتي أحد على مذهب غيره، إنما يفتي على مذهبه أو على الاحتياط لمراعاة خلاف غيره عند عدم الترجيح أو فوات النازلة، وأما أن يترك مذهبه ويفتي بمذهب غيره المضاد لمذهبه فما لا يسوغ"، انتهى.

فتجد الرماصي-على سبيل المثال-ينتقد خليلا وابن عرفة وابن شاس وابن الحاجب وبهرام الشارح والحطاب والمواق والبساطي وابن فرحون والرجراجي وغيرهم من أوتاد المذهب وفحوله إلى أن ينزل إلى شيوخ شيوخه بَلْه شيوخه، ويبني انتقاداته على الحجج والبراهين مع الأدب الجم، وقد يُخالف في ذلك، وإن كان في مواضع تعتريه حدة في اللفظ في توهيم العلامة الأجهوري أو أتباعه، لكن لايخرجه ذلك عن دائرة السجال العلمي الهادف.

ومهما يكن من أمر فإن الرماصي لم يخرج في انتقاده للتتائي وغيره عن إطار الأخلاق والآداب العلمية، وإن لوحظت صرامة، وشدة اقتضتهما المباحثة والاعتراض مما يدخل في مجال نقد النقد.

وصدعه بالحق وحزمه وصرامته تجلت في صوغ عباراته النقدية الجزلة والرصينة؛ كقوله عن ردا علي الأجهوري: "وما قاله عج خطأ فاحش خرج به عن أقوال المالكية كلهم"[94]،

وحدته في اللفظ في مواضع نابعة عن غيرته على العلم الذي هو ميراث النبي ﷺ، فكان لايرضى بالحشو وركاكة المعنى أو اللفظ واللغو والخبط والتعقيد والتكلف والتحامل والتعسف والتقليد الغير السائغ وعدم الدقة والتساهل في النقل.

وقال الرماصي في موضع من (حاشيته): "ولعل التصحيف وقع من (ق) في نقله أو من الناسخ له؛ إذ عادته نقل كلام الشيوخ ممزوجا بلفظ (المدونة)". ثم قال الرماصي:"وقد اغتر (عج) بذلك فاعترض على المصنف بما ذكره (ق)، **ومن جعل ربقة التقليد في عنقه يصدر منه أكثر من ذلك**"، انتهى[95].

[93] ينظر: القاضي عياض، (التنبيهات المستنبطة):1/ 237.

[94] ينظر: حاشية البناني: ص: 2/ 564.

[95] ينظر: المصدر نفسه: ص: 7/ 181.

المطلب الخامس: في ذكر نموذج يظهر تحقيق الرماصي وتحققه بوصف المحرر للمذهب: مسألة: هل النهي عن استقبال القبلة واستدبارها في قضاء الحاجة خاص بالمدائن والقرى، أم أنه يشمل الصحراء والفضاء ولو بساتر؟

-أ- قول التتائي في (جواهر الدرر):

لتوضيح المسألة نذكر قول التتائي في (جواهر الدرر)[96]:"وفي جوازه في الفضاء بستر بناءً على أن الحرمة لنظر المصلي، وهو مفقود مع الساتر، ومنْعه بناءً على أن الحرمة للقبلة، وهي موجودة مع الساتر: قولان تحتملهما المدوّنة، والمختار منهما عند اللخمي[97]: الترك؛ فلا يستقبل في الفضاء مع الساتر لا القمرين: الشمس والقمر، فلا يحرم استقبالهما ولا استدبارهما، وسماهما قمرين تغليبًا"، انتهى.

-ب- رد الرماصي على التتائي:

علق الرماصي على قول التتائي قائلا:" قَوْلُهُ: "وَبِسِتْرٍ قَوْلَانِ": (تت):(وَفِي جَوَازِهِ فِي الْفَضَاءِ بِسِتْرٍ):"خَصَّصَ الْقَوْلَيْنِ بِالْفَضَاءِ وُقُوفاً مَعَ ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ؛ كَذَا وَقَفَ مَعَهُ الشَّارِحُ[98] وَغَيْرُهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَرفَةَ[99]وَغَيْرِ وَاحِدٍ: أَنَّ الْقَوْلَيْنِ جَارِيَانِ فِي السَّاتِرِ بِدُونِ الْمِرْحَاضِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي الْفَضَاءِ أَوْ فِي الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى، وَكَذَا اخْتِيَارُ اللَّخْمِيِّ، بَلْ كَلَامُ الْأَئِمَّةِ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ، وَمَا قَالَهُ (ح) وَمَنْ تَبِعَهُ.

قُلْتُ: بَلْ كَلَامُ الْأَئِمَّةِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى فَقطْ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الْمَازِرِيُّ فِي (الْمُعْلِمِ)، وَنَصُّهُ: اتَّفَقَ الْمَذْهَبُ عَلَى النَّهْيُ عَنْهَا فِي الصَّحْرَاءِ، وَسَبَبُ الْخِلَافِ: مُعَارَضَةُ نَهْيِهِ الْعَامِّ لِفِعْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، فَمَنْ قَدَّمَ الْقَوْلَ عَلَى الْفِعْلِ: مَنَعَ؛ لِعُمُومِ النَّهْيِ، وَقَدْ يَنْبَنِي هَذَا الْخِلَافُ عَلَى الْخِلَافِ فِي عِلَّةِ الْمَنْعِ فِي الصَّحْرَاءِ، فَمَنْ عَلَّلَ بِحُرْمَةِ القِبْلَةِ: مَنَعَهُ فِي الْمُدُنِ وَالشَّوَارِعِ وَعَلَى السُّطُوحِ، وَمَنْ عَلَّلَهُ بِحُرْمَةِ الْمُصَلِّينَ إِلَيْهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ: جَازَ؛ لِأَنَّ الْحَائِطَ حَائِلٌ بَيْنَهُمْ. اهـ[100]. وَقَبِلَهُ عِيَاضٌ فِي (إِكْمَالِهِ)، فَقَالَ: الْقَوْلَانِ فِيهِ لِسَاتِرٍ دُونَ مِرْحَاضٍ لِمَالِكٍ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ عِنْدَ بَعْضِ شُيُوخِنَا: الْجَوَازُ، وَاسْتَدَلَّ بِلَفْظٍ وَقَعَ لَهُ فِي

---

[96] 1/ 316.

[97] انظر: (التبصرة) للخمي، 1/ 64.

[98] الشارح هو بهرام، (الشامل في فقه الإمام مالك)، لبهرام 1/ 55.

[99] ينظر: (المختصر الفقهي):1/ 134.

[100] انظر :(المُعلم بفوائد مسلم) للمازري 1/ 360،.

(الْمُدَوَّنَةِ) مُحْتَمِلٍ. اهـ[101]. الْأُبِّي[102]: وَشَيْخُ الْقَاضِي هُوَ: ابْنُ رُشْدٍ، واللَّفْظُ الذِّي وَقَعَ فِي (الْمُدَوَّنَةِ)، هُوَ قَوْلُهُ: وَكَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يستَقْبلَ الْقِبْلَةَ لِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ، وَإِنَّمَا عَنَى مَالِكٌ: الصَّحْرَاءَ، وَلَمْ يَعْنِ الْمُدُنَ، فَعَمَّ فِي الْمُدُنِ فِي الْمَرَاحِيضِ وَغَيْرِهَا. اهـ[103]. وَقَالَ عِياضٌ فِي (تَنْبِيهَاتِهِ): ظَاهِرُ (الْكِتَاب) فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا فِي الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى: الْجَوَازُ فِي الْمَرَاحِيضِ وَغَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ: الصَّحَارِيَ وَالْفَيَافِيَ وَلَمْ يَعْنِ الْمَدَائِنَ وَالْقُرَى؛ بِدَلِيلِ جَوَازِ مُجَامَعَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلَا مَشَقَّةَ فِي الِانْحِرَافِ عَنْهَا، وَهُوَ تَأْوِيلُ اللَّخْمِيِّ، وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ شَيْخُنَا أَبُو الْوَلِيدِ خِلَاف مَا قَالَهُ فِي (الْمَجْمُوعَةِ): إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكَنِيفِ لِلْمَشَقَّةِ. وَنَحْوهُ فِي (الْمُخْتَصَرِ)، وَقِيلَ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي السَّطْحِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جِدَارٌ اهـ[104]. فَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى فَقَطْ، وَإِلَى هَذَا الْخِلَافِ أَشَارَ ابْنُ عَرفَةَ بِقَوْلِهِ: وَبِسَاتِرٍ فَقَطْ - أَيْ: دُونَ مِرْحَاضٍ - قَوْلَا التَّلْقِينِ مَعَ اللَّخْمِيِّ عَنْهَا وَابْنِ رُشْدٍ وَ (الْمَجْمُوعَةِ) مَعَ (الْمُخْتَصَرِ). اهـ فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ: أَنَّ كَلَامَ ابْنِ عَرفَةَ فِي الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى، وَكَذَا فِي (الطِّرَازِ)، فَإِنَّهُ قَالَ: وَهَلْ يَجُوزُ فِي مَوْضِعٍ فَضَاءٍ مِنَ الْمُدُنِ، ظَاهِرُ (الْكِتَابِ) يَحْتَمِلُهُ، وَقَدْ مَنَعَهُ مَالِكٌ فِي (كِتَابِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ)، وَقَالَ ابْنُ بَشِيرٍ: إِذَا كَانَ سَاتِرٌ، وَلَا مَرَاحِيضَ، فَفِي الْمَذْهَبِ قَوْلَانِ[105].

وَتَبِعَهُ ابْنُ شَاسٍ، فَقَالَ: وَفِي جَوَازِ الِاسْتِقْبَالِ وَالِاسْتِدْبَارِ مَعَ وُجُودِ السَّاتِرِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَرَاحِيض، وَمنعهمَا: رِوَايَتَانِ. اهـ[106]. فَذِكْرُهُم الْمَرَاحِيضَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُمْ: الْمَدَائِن وَالْقُرَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُمْ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ: "فَإِنْ كَانَ سَاتِرٌ فَقَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا"[107]؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِغَيْرِهِ، وَقَدْ عَلِمْتَ: أَنَّ فَرْضَ احْتِمَالِ (الْمُدَوَّنَةِ) لِلْقَوْلَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْمَازِرِيِّ وَعِيَاضٍ وَالْأُبِّي وَغَيْرِهِمْ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قَوْلِهِ "فَإِنْ كَانَ سَاتِرٌ": يَعْنِي السَّاتِرَ دُونَ الْمِرْحَاضِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ النَّهْيَ مُعَلَّلٌ فِي الصَّحْرَاءِ لِأَجْلِ حُرْمَةِ الْمُصَلِّينَ، أَوْ لِأَجْلِ الْقِبْلَةِ. اهـ فَفَرَضَ الْقَوْلَيْنِ فِي غَيْرِ الصَّحْرَاءِ، وَذَكَرَ أَنَّ سَبَبَهُمَا: تَعْلِيلُ الْمَنْعِ فِي الصَّحْرَاءِ، وَأَمَّا

[101] انظر :(إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم)، للقاضي عياض، 2/ 67.

[102] انظر: (إكمال إكمال المعلم)، للأبي 2/ 41.

[103] انظر: المدونة، 1/ 117.

[104] التَّنْبِيهَاتُ المُسْتَنْبَطةُ، 1/ 44.

[105] انظر: التنبيه على مبادئ التوجيه، لا بن بشير، 1/ 243.

[106] عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس1/ 38.

[107] انظر : (جامع الأمهات)، ص: 52.

قَوْلُهُ فِي (تَوْضِيحِهِ): أَيْ: إِنْ كَانَ سَاتِراً فِي غَيْرِ الْمَرَاحِيضِ كَالصَّحْرَاءِ. فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا عَلِمْتَ، وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ فِي (مُخْتَصَرِهِ)، وَلَوْلَا مَا قَالَهُ فِي (تَوْضِيحِهِ)[108]؛ لَحُمِلَ قَوْلُهُ "لَا فِي الْفَضَاءِ": عَلَى فَضَاءِ الْمُدُنِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي عِبَارَةِ (الطِّرَازِ)، وَبِهَذَا تَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ (ح)[109] الْمُتَقَدِّمِ، فَتَأَمَّلْهُ"، انتهى كلام الرماصي[110].

-ج- رد البناني على الرماصي:

وقال البناني في حاشيته على الزرقاني رادا على الرماصي: "(قولان تحتملهما) اعترضه (طفى) بأن كلام الأئمة ظاهر في أن القولين في المدائن والقرى فقط، وأن الفضاء مع الساتر لا خلاف في منع الاستقبال والاستدبار فيه كالفضاء بدون ساتر.

قلت[111]: وفيه نظر؛ لأن ابن رشد نص في (المقدمات)[112]على الجواز في الفيافي مع الساتر فقال -بعد ذكر النهي في الصحاري- ما نصه: "فالمعنى على هذا في النهي من أجل أن لله عبادًا يصلون له من خلفه؛ فإذا استتر في القرى والمدائن بالأبنية ارتفعت العلة، وكذلك على هذا لو استتر في الصحراء لجاز أن يستقبل القبلة، وقد فعله عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهما- واستقبل بيت المقدس واستتر براحلته، وقال: "إنما نهي عن ذلك في الفضاء"، اهـ[113]

نقله أبو الحسن، وفي (التنبيهات)[114] -بعد ذكر التأويلين- ما نصه:"والخلاف في الوجهين من الوطء والحدث مبني هل ذلك لتعظيم القبلة فيمنع من ذلك في الجميع أو لحق المصلين خلفه فيباح إذا كان ساتر كيف كان"، اهـ

نقله ابن مرزوق، ثم قال عقبه:" وقوله:(والخلاف في الوجهين...الخ) يتناول الفضاء والمنزل اهـ

---

[108] انظر: (التوضيح) لخليل: 1/ 132.

[109] انظر: (مواهب الجليل)، للحطاب 1/ 279.

[110] انظر: حاشية الرماصي: ص: 372- 375.

[111] انظر: (المقدمات الممهدات)، 1/ 94، لابن رشد.

[112] القائل هو البناني.

[113] أخرجه البخاري في (صحيحه)، كتاب الوضوء، باب (بَابُ مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لَبِنَتَيْنِ)، 1/ 41، برقم (145)، ومالك في الموطأ كتاب القبلة، (لرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط)، 2/ 271، برقم (208).

[114] - 1/44.

وما قلناه هو ظاهر ابن عرفة أيضًا؛ فإنه أدرج الفضاء والمنزل في تقسيم واحد؛ فقال فيه ما نصه:" ويجوزان (أي الاستقبال والاستدبار) بمرحاض وساتر اتفاقًا وبمرحاض فقط؛ طريقان، وبساتر فقط قولا التلقين مع اللخمي عنها وابن رشد والمجموعة مع المختصر بناء على أنه للمصلين أو للقبلة".اهـ

هذا كلامه ولم يذكر سواه؛ فيؤخذ منه أن القولين في قوله: (وبساتر...الخ) فيما يشمل الصحراء والمنزل لا في خصوص المنزل كما زعمه طفى؛ فتأمل، والله أعلم"، انتهى كلام البناني[115].

-د- رد الرهوني على البناني وانتصاره للرماصي:

وهذا رد قوي من البناني ولكن الرهوني لم يُسلِّم للبناني انتقاده للرماصي بل أطال النفس في الانتصار للرماصي، وسأنقل كلامه باختصار لطوله؛ قال الرهوني في حاشيته على الزرقاني[116]:"(وبستر قولان تحتملهما): ما قاله (طفى) من أن القولين اللذين تحتملهما (المدونة) إنما هما في المدن والقرى في غير مرحاض هو الذي يدل عليه **كلام الأئمة**، وما فهمه ابن عبد السلام من كلام ابن الحاجب هو الذي يدل عليه سياقه، لا ما حمله عليه المصنف، وما ذكره (طفى) في فهم كلام ابن عرفة هو الحق، واعتراض (مب) عليه ساقط.اهـ

وأنت ترى أن الرهوني مهد لرده على البناني بكلام مجمل يحتاج إلى تدليل وتعليل، لذا فإنه سيفصل في الرد، قائلا:

وفي كلامه (أي: البناني) نظر من وجوه:

أحدها: (قوله: وهذا كلامه لم يذكر سواه) فإنه ذكر سوى ما نقله عنه، ويأتي نصه.

ثانيها: أن نسبة المسألة للمدونة والتلقين وما ذكر معهما كالصريحة فيما قاله (طفى).

أما كلام (التنبيهات) فإنه مع التأمل والإنصاف شاهد لـ(طفى)، وأما كلام (المقدمات)؛ فلأنه نص في أن جوازه في الصحاري مع الساتر تخريج منه فقط.

ولا بد من ذكر ما يدل على لصحة الوجوه التي ذكرناها؛

[115] البناني، الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، 1/ 142، بهامش شرح الزُّرقاني على مختصر خليل.

[116] 1/ 156.

- **فأما دليل الوجه الأول:** فيظهر بنقل كلام ابن عرفة برمَّته[117].

ثم قال الرهوني: "هكذا وجدته في ثلاث نسخ منه، وهكذا نقله (غ) في تكميله، فكيف يقال: هذا كلامه، ولم يذكر سواه؟

وأما دليل الثاني: "فيظهر بجلب كلامهم"، ثم قال ارهوني: "فتأمل هذه النصوص كلها تجدها شاهدة لـ(طفى).

قال: وأما دليل الثالث: فبنقل كلام (المقدمات) و(التنبيهات)،. ثم قال الرهوني: "**والعذر لـ(مب)[118] –رحمه الله- أنه لم ينقل من كلام (التنبيهات) إلا القدر الذي نقله عن (مق)[119]؛ فوقع له ما ترى، والله أعلم".**

ومن تأمل أدنى تأمل هذه النصوص كلها ظهر له صحة ما قاله (طفى)، وأنه الحق الذي لا شك فيه؛ فتأمله بإنصاف، والله أعلم"، انتهى كلام الرهوني رحمه الله تعالى.

-هـ- خلاصة المسألة:

ولقد لخص الرهوني المسألة قائلا: "تحصل مما سبق كله أن الاستقبال والاستدبار في المدائن والقرى في المراحيض مع الإلجاء إليهما، والستر جائز اتفاقا عند اللخمي وغيره، وفي الفيافي من غير ساتر ممنوع اتفاقا، وفي المرحاض مع سائر لغير ضرورة جائز على مذهب (المدونة)، وهو الراجح، ممنوع على قول مالك في (المجموعة) و(المختصر) واختاره اللخمي، وفي الفضاء الذي بين البيوت مع ساتر ودونه ومراحيض السطوح بساتر ودونه خلاف، والراجح على ما قاله (ح) الجواز في الجميع، ومختار اللخمي المنع، وفي الصحاري والفيافي مع الساتر رجح (ح) أيضا الجواز، **ورجح (طفى) المنع، وهو الظاهر المؤيد بالنقول التي قدمناها، وهو اختيار اللخمي ومقابله تخريج فقط مبحوث فيه بما قدمنا، فشُدَّ يدك على هذا التحصيل، والله سبحانه أعلم"**، انتهى كلام الرهوني رحمه الله تعالى.[120]

ومن خلال هذا العرض الذي انتصر به الرهوني للرماصي يتبين أن الرماصي حاز ملكة التحقيق والتحرير في المذهب المالكي.

---

[117] -انظر: المختصر الفقهي، لابن عرفة 1/ 134.

[118] هو محمد بناني.

[119] انظر: (التاج والإكليل لمختصر خليل) للمواق، 1/ 403.

[120] ينظر : حاشية الرهوني على الزرقاني، 1/ 156.

تحليل النتائج:

يعتبر الشيخ الرماصي ناقدا من أكابر نقاد المذهب المالكي، حيث امتلك مؤهلات ذلك، فكان له سعة الاطلاع على أصول المذهب وفروعه، وأوتي قوة في التمكن من آليات النقد وتوظيفها، واتصف بمتانة الخلفية "الأصولية و"العربية" و"الحديثية" و"الفقهية" وسَلِمَ من الشذوذ عن مقتضى أصول مالك.

خاتمة:

لقد غربل الشيخ الرماصي ونخل مذهب مالك في حاشيته بعد مراجعته للأصول والأمهات واطلاع على المذاهب الأخرى، فراح ينقي المذهب من المدخول والساقط، ومن مقاصده تخفيف حدة النزاع وجمع الكلمة على مقتضيات أصول مالك، ومن وسائل ذلك تحقيق الخلاف اللفظي في كثير من المسائل التي تُوُهِّمَ أن الخلاف فيها من قَبيل الخلاف الحقيقي، وصنيعه يكسر باب الجمود ويفتح باب الاجتهاد، ويشجع على البحث والنظر، وقد مر بنا في هذه الورقة البحثية شواهد ذلك من خلال النماذج التطبيقية.

ومن أبرز النتائج المتوصل اليها:

-وُصِف الرماصي بالمحقق؛ لأنه حاز آليات النقد والتمحيص والتحرير.

-انتهج الرماصي المنهجية الصحيحة العلمية في حاشيته على التتائي انطلاقا من المنهج الوصفي في عرض الأقوال والمذاهب ومستنداتها بأمانة علمية وموضوعية، مرورا بمقارنتها بغيرها كمقارنة الأقوال بأصولها قصد كشف وجه الخلل فيها، وانتهاء بتحليلها والاستنباط منها والخروج بحكم نهائي كتحقيق المشهور أو انتزاع قاعدة مذهبية.

- أن لمنهجه العلمي والفقهي أثرا كبيرا في نعته بالمحقق والمحرر لمذهب مالك.

-سلط الرماصي نظره على شرح التتائي وغيره من مؤلفات علماء المذهب المالكي؛ فلم يتصدى لشرح التتائي فقط، بل عمد إلى غربلة فقه المالكية عامة.

-لم يلق تراث الرماصي العناية اللازمة رغم مكانته العلمية السامقة التي لا يختلف فيها اثنان.

ومن الاقتراحات والتوصيات المتصلة بهذا الموضوع :

- يمكن للنظر أن يستنتج جمل من المواضيع ذات الصلة بمنهج الرماصي في حاشيته.

-المحاكمة بين البناني والرماصي فيما اختلفا فيه.

-المقارنة بين منهج الرماصي العلمي ومناهج علماء المذهب كالمازري واللخمي وابن بشير وغيرهم.

-جهود المغاربة في نقد تراث الأجاهرة..

-أقترح أن تكون حاشية الرماصي محل دراسة في مقررات جامعاتنا بتوزيع دراسات جادة تتعلق بمختلف جوانب منهج الرماصي العلمي.

قائمة المراجع:

1. ابن سعيد، سحنون، المدونة، ن: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1415هـ - 1994م.
2. إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير، التنبيه على مبادئ التوجيه - قسم العبادات، تح: د. محمد بلحسان، ن: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط: 1، 1428 هـ - 2007 م.
3. أبو القاسم سعد الله، (تاريخ الجزائر الثقافي) أو (الموسوعة الثقافية الجزائرية)، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع- الجزائر، 2007م.
4.أحمد بن علي، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري،ط1، دار المعرفة - بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.1379هـ.
5. الأبي، محمد بن خلفة الوشتاني، (إكمال إكمال المعلم)، دار الكتب العلمية، ط بد.
6. الزرقاني عبد الباقي بن يوسف، شرح الزُّرقاني على مختصر خليل ومعه حاشية البناني:499/1، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط:1، (1422 هـ - 2002 م).
7. الفيروزآبادي، (القاموس المحيط)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إش: محمد نعيم العرقسُوسي، ن: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: 8، 1426 هـ - 2005.
8. البخاري، (صحيح البخاري)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: 1، 1422هـ.
9. بن حنفية العابدين، الشيخ الرماصي وآثاره، مؤلف لم ينشر بعد.
10. بهرام بن عبد الله، (الشامل في فقه الإمام مالك)، ضبطه وصححه: أحمد بن عبد الكريم نجيب، ن: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط: 1، 1429هـ - 2008م.
11. جلال الدين عبد الحميد، منهج البحث العلمي عند العرب ، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان،ط: 1، 1972
12. حسين رشوان، العلم والبحث العلمي، المكتب الجامعي، الأسكندرية-مصر، ط بد.
13. الحطاب الرعيني، (مواهب الجليل في شرح مختصر خليل)، ن: دار الفكر، ط: 3، 1412هـ - 1992م.
14. حمد بن خلفة الوشتاني، الأبي، (إكمال إكمال المعلم)، دار الكتب العلمية، ط بد.
15. خليل ابن إسحاق المالكي، مختصر خليل، ط1، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م.
16. خليل ابن إسحق المالكي، (التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب)، تح: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ن: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط: 1، 1429هـ - 2008م..
17. خير الدين بن محمود، الأعلام، ط: 15، النا: دار العلم للملايين، 2002م.
ربحي مصطفى عليان، وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 1420هـ، 2000م.
18. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمى أساسياته النظرية وممارسته العملية، ن: دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان-دار الفكر-دمشق-سورية، ط: 1- 1421 هـ- 2000م.
19. سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي للصيني، ن/ مؤسسة الرسالة، ط:1، 1415هـ، 1994م.
20. السلمي: محمد بن صامل. - منهج كتابة التاريخ الإسلامي، نشر دار طيبة بالرياض 1406هـ.

21. عادل نويهض، مُعجَمُ أعلام الجزائِر - مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر، ط:2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، 1400هـ، 1980م.

22. عبد الباقي بن يوسف، الزرقاني، شرح الزُّرقاني على مختصر خليل ومعه حاشية البناني:499/1، ط1، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط:1. 1422 هـ - 2002 م.

23. عبد الرحمن دويب، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي،ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر. 2013م.

24. عبد العزيز الربيعة، البحث العلمي، حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته، مكتبة العبيكان ط:6، 2012م.

25. عبد الله بن نجم بن شاس، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، درا وتح: أ. د. حميد بن محمد لحمر، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط: 1، 1423 هـ - 2003 م.

26. عثمان بن عمر، ابن الحاجب الكردي، جامع الأمهات، تح: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، ن: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، 1421هـ - 2000م.

27. علي بن محمد، اللخمي،التبصرة، درا وتح: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، ن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: 1، 1432 هـ - 2011 م.

28. عياض بن موسى اليحصبي، (إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم) ، تح: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، ن: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: 1، 1419 هـ - 1998 م.

29. عياض بن موسى اليحصبي، التَّنْبِهَاتُ المُسْتَنْبَطةُ على الكُتُبِ المُدَوَّنَةِ والمُخْتَلَطَةِ، تح: د. محمد الوثيق، د.عبد النعيم حميتي، ن: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط: 1، 1432 هـ - 2011 م.

30. فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعي، منشورات الفرقان، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1417هـ-1997م.

31. مالك بن أنس، الموطأ، تح: محمد مصطفى الأعظمي، ن: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط: 1425 هـ - 2004 م.

32. محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، ط1، نا: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة – دبي، 1421 هـ - 2000 م.

33. محمد ابن أحمد، الرُّهوني، (أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي)، بدون ذكر رقم الطبع دار الفكر.. بدون تاريخ طبع.

34. محمد البناني، الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، بهامش شرح الزُّرقاني على مختصر خليل، ضبطه وصححه، وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط.1، 1422هـ/2002م.

35. محمد الحفناوي بن أبي القاسم بن إبراهيم، ، تعريف الخلف برجال السلف،ط1، بيروت، تونس - مؤسسة الرسالة - المكتبة العتيقة. 1402 هـ/ 1982 م.

36. محمد بن إبراهيم، التتائي، (جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر)، ط1، حققه وخرج أحاديثه: د. أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، ن: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، 1435 هـ - 2014 م،

37. محمد بن أحمد، ابن رشد، المقدمات الممهدات، ط1، تحقيق: الدكتور محمد حجي، نا: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان. 1408هـ- 1988م

38. محمد بن علي، المازري، (المُعْلم بفوائد مسلم)، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، ن: الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، ط:2، 1988 م، والجزء الثالث صدر بتاريخ 1991م.

39. محمد بن محمد ابن عرفة، المختصر الفقهي لابن عرفة، ط1، تحقيق، : د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، نا: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية.2014م.

40. محمد بن محمد، الحطاب الرعيني، ط3، (مواهب الجليل في شرح مختصر خليل)، نا: دار الفكر. 1412هـ - 1992م

41. محمد بن محمد، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، بدون ذكر الطبع، تح: مجموعة من المحققين، النا: دار الهداية.بدون ذكر سنة الطبع.

42. محمد بن محمد، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، بدون ذكر الطبع، تح: مجموعة من المحققين، النا: دار الهداية.بدون ذكر سنة الطبع.

43. محمد بن محمد، مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط1، علق عليه: عبد المجيد خيالي، نا: دار الكتب العلمية، لبنان. 1424هـ-2003م

44. محمد بن يوسف بن أبي القاسم المواق، (التاج والإكليل لمختصر خليل)، ن: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1416هـ-1994م.

45. محمد بناني، الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، مع شرح الزرقاني، ط:1، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام -محمد أمين، ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422 هـ - 2002 م.

46. محمد عَبْد الحَيّ، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، ط:2، تح: إحسان عباس، نا: دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1982م.

47. مصطفى، الرماصي، ، حاشية الرماصي على التتائي على خليل، ط: 1 تح: مصطفى بن حسان، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، في إطار تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015م، دار الإمام مالك،. 2015م.

48. النابغة الغلاوي، نظم البوطليحية، ط:2، تح: يحيى بن البراء، المكتبة المكية، م ع السعودية،1425هـ-2004م.

49. الناصري أبو راس، (فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته)،ط1، تح: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.بدون ذكر سنة طبع.

50. الهلالي سيدي أحمد بن عبد العزيز، (نور البصر شرح خطبة المختصر)، ط1، مراجعة وتصحيح: محمد ولد محمد الأمين، دار يوسف بن تاشفين، الجمهورية الموريتانية الإسلامية، 1428هـ- 2007م.